ازالتها به وهو ما ينعصر بالعصر حتى تزول جميع اجزائه به وبالجفاف
واحترز به عن نحو الغسل والمن فقوله كالثوب فيه نظر فانه لا يزيل
النجاسة لان فيه رسوبة لا تخرج بالعصر والحلق فانه اقل من الماء النجاسة
والعصير وبما ذكرنا من الماء المقيد بشرط ان ينعصر بالعصر كماء الاشجار
والثمار والازهار بخلاف ما فيه رسوبة من المرق او ثخونة وان
غسل النجاسة بالقراح او الدبس ونحوه من الربوب او بالسمن او بالدهن
طل كالزيت والشيرج ونحوها لا يزيلها ذكر الغسل لانها لا تزال الا بالغسل
المذكورة لا ينعصر بالعصر فلا تزول اجزاؤها فلا تزول اجزاء النجاسة
بتبعها وعندهما يجوز نفوذ الاية الغلث لا يجوز ازالة النجاسة
الحقيقية بغير الماء المطلق كالحكمية ويجوز الطهارة بماء خالط شيئا
طاهرا سواء كان مخالفا للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير احد
اوصافه اي لونه او طعمه او ريحه كماء المدا اي السيل الذي تغير لونه
بالتراب او الماء الذي يختلط به الكشنان او الصابون او الزعفران
بشرط ان يكاثر الغلبة للماء من حيث الاجزاء بان يكون اجزاء الماء
اكثر من اجزاء المخالط وهذا اذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث لو راه

ريب بالضم خوف عرض عنه
دير لوكه ادنى طلاء بشيء
اوله وثلثه وه اقلى كتمش
اوله جمع الربوب كلور اهدر

الرائي يقول هو ماء وبشرط ان يكون رقيقا بعد فانه
ما دام رقيقا يسيل سريعا كسيلانه عند عدم المخالطة فحكمه حكم
الماء المطلق يجوز الوضوء به والا فلا وهذا في ما يكون المخالطة
من الجامدات فان المعتبر فيه الرقة ولا عبرة باللون والطعم
والريح فان القليل من الزعفران او غيره هذه الاوصاف المتلمة
مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء به والغسل به وذكر في اجناس
الناطفي التوضي بماء السيل اذا لم يكن رقة الماء غالبة لا يجوز
وذكر في الملتقط اذا القى الزاج في الماء حتى اسود الماء
ولكن لم تذهب رقته جاز الوضوء به مع تغير لونه وطعمه وريحه
وكذا العفص اذا طرح في الماء فاسود يجوز الوضوء به ما دامت
رقته باقية وكذا الخمصة او البقلاء او نحوها اذا القي في الماء ولم
تزل رقته يجوز الوضوء به وان اي لو تغير لونه وطعمه وريحه
لان المعتبر في مثله بقاء الرقة وذكر في الجامع الصغير لقاضي خان
ولو طبخ الخمص او البقلاء ان كان الماء بحال لو برد لا يتغير ولم
تزل عنه رقته الماء جاز الوضوء به والا فلا بناء على ما تقدم وذكر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)